

## محضر اجتماع الجمعية العامة العادية (65) لبنك البحرين الوطني ش.م.ب.

عقدت الجمعية العامة العادية لمساهمي بنك البحرين الوطني ش.م.ب اجتماعها الخامس والستون في الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الموافق 13 أكتوبر 2021م بفندق داون تاون روتانا بالمنامة وذلك عن طريق الحضور الشخصي وعن طريق الإتصال المرئي (Zoom) برئاسة السيد فاروق يوسف خليل المؤيد، رئيس مجلس الإدارة بنك البحرين الوطني ورئيس الجلسة، وبحضور جميع أعضاء المجلس، وحضور ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، والمدققين الخارجيين للبنك السادة كي.بي.أم.جي. فخرو. وحضر الاجتماع 26 مساهماً يمثلون عدد 1,635,361,045 سهماً، بما يعادل نسبة 87.32% من مجموع أسهم رأسمال شركة بنك البحرين الوطني ش.م.ب الصادرة والمدفوعة.

في بداية الاجتماع ألقى رئيس مجلس الإدارة كلمة رحب فيها بالحضور وشكر حضورهم، وأشار فيها للإنجازات البارزة التي تحققت تحت إشراف ورعاية مجلس الإدارة خلال الأعوام القليلة الماضية، وأنتى على مبادراته التي ساهمت بشكل كبير في تقدم مكانة البنك الريادية والارتقاء بقطاع الخدمات المصرفية والمالية في المملكة باعتبار أن بنك البحرين الوطني يعد من أكبر الداعمين للمبادرات المجتمعية والأهداف الوطنية بما في ذلك دوره في دعم الرؤية الاقتصادية للمملكة لعام 2030، موضحاً أن البنك قد استمر في العمل على توسيع نطاق أعماله المصرفية طيلة الأعوام السابقة وأن هذه المساعي قد أثمرت بحصوله على حصة الأغلبية في بنك البحرين الإسلامي وتشكيل مجموعة بنك البحرين الوطني، وأن البنك قد استطاع تحقيق نمواً تصاعدياً مدفوعاً بنجاح عملية التحول والتكيف المستمر مع توجهات ومتغيرات السوق حيث تحول البنك من بنك تجزئة تقليدي إلى رائد وطني يواكب التطورات التكنولوجية والتقنيات المالية مما أدى لتمييز منتجات وخدمات البنك حيث لاقت اقبالاً كبيراً من فئة الافراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة. كما بين أن البنك قد نجح في تدشين برنامج الاستدامة بدعم المبادرات البيئية خلال فترة عضوية أعضاء مجلس الإدارة الحاليين وتحت إشرافهم المتواصل، وقد أدت هذه الخطوة إلى اعتماد البنك لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية في إطار أنشطته وعملياته المصرفية، كما وحاز البنك على العديد من الجوائز خلال السنوات الماضية منها جائزة أفضل بنك في البحرين لعام 2019 في حفل (بيورو موني) للتميز وجائزة أفضل مسيرة تحول مصرفية في الشرق الأوسط لعام 2020 وجائزة أفضل بنك في الممارسات والمسؤولية المؤسسية في الشرق الأوسط في عام 2021 الأمر الذي يعكس نجاح عملية تحول البنك منذ عام 2017.

وفي ختام الكلمة، قدم رئيس مجلس الإدارة شكره وجيليل امتنانه لأعضاء مجلس الإدارة المغادرين وهم السيد خالد يوسف عبدالرحمن والسيد حسين سلطان الغانم على ما قدموه من إخلاص وتفاني طيلة اعوام خدمتهم في مجلس الإدارة وأشاد بمساهماتهم القيمة في مختلف مبادرات وأعمال البنك.

بعدها بدأت الجمعية العامة العادية بمناقشة جدول الأعمال المرسل للمساهمين والذي تم إقراره، وناقشت الموضوعات المدرجة فيه على النحو التالي:

1- تمت المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الرابع والستين، الذي انعقد بتاريخ 24 مارس 2021، وإقرار كافة القرارات المتخذة فيه.

وفي هذا الصدد طلب المساهم السيد علي جعفر الطريف الإذن بالتداول ووجه الشكر إلى السيد رئيس مجلس إدارة البنك على توجيهاته بتعديل وتصحيح محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (64) وإعادة نشره بتاريخ 17 يونيو 2021 كما تقدم ذات المساهم ببعض الملاحظات فيما يخص إجراءات عقد اجتماع الجمعية العامة لمساهمي بنك البحرين الوطني وأوصى بأن تنشر التوكيلات الخاصة بحضور اجتماع الجمعية العامة ومحاضر الجلسات باللغتين العربية والإنجليزية، وكذلك اعتماد صياغة وترتيب محضر اجتماع الجمعية العامة أسوة بالشركات الأخرى، وأن يتم تضمين محاضر اجتماعات الجمعية العامة العادية والغير عادية في التقرير السنوي كما جرت عليه العادة سابقاً. كما طلب ذات السيد المساهم بأن يقوم الرئيس التنفيذي للبنك بتقديم عرض مرئي للسادة المساهمين خلال الاجتماع يبين فيه إنجازات البنك ونظراته المستقبلية استناداً للمؤشرات المالية وغير المالية، وأن يتأكد البنك من أفضل الممارسات عند إرساء المناقصات وأن يتم عرضها للتدقيق من قبل المدقق الخارجي للبنك.

وأعرب المساهم السيد علي جعفر الطريف عن تقديره لإدارة البنك فيما يتعلق بعقد مؤتمر المستثمر بتاريخ 7 سبتمبر 2021 لكونه من أفضل الممارسات لدى جميع الشركات المدرجة في مملكة البحرين وأوصى باستمرار مثل هذه الخطوات التي تعكس مستوى الشفافية لدى البنك، وأثنى على الممارسات الأخرى التي يتخذها البنك مثل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وتوطين الوظائف التنفيذية في البنك. وأوصى المساهم المذكور بالمساواة والتوازن بالمراكز القيادية والتنفيذية وذلك بإعطاء دور أكبر للعنصر النسائي في هذه المراكز، وأن يتم الإفصاح عن مؤشرات الأداء الرئيسية للاستدامة وآلية قياس النتائج والعوائد.

وفيما يتعلق بالتعديل الذي أدخله المرسوم بقانون رقم 20 لسنة 2021م على نص المادة 188 من قانون الشركات التجارية، استفسر المساهم السيد علي الطريف عما إذا كان البنك قد أطلع عليه وما إذا كان البنك سيلتزم بالحد الأدنى الذي أقره القانون أم أنه سيلتزم بأفضل الممارسات في الأسواق العالمية في هذا الشأن. وشكر السيد رئيس مجلس إدارة البنك المساهم السيد علي الطريف على مداولته وأفاد بأن البنك سوف يأخذ التوصيات بعين الاعتبار.

تقدم المساهم السيد شريف أحمددي بشكره وتقديره لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لعملهم المتميز خلال فترة جائحة كورونا وذلك بالحد من اضرار الجائحة على البنك ووضح رئيس مجلس الإدارة باننا نسعى

دائماً للارتقاء بالبنك وتقديم خدمات متميزة للعملاء وازدادت بأنا تحولنا لخدمة العملاء عن طريق الخدمات الرقمية المتطورة.

2- وافقت الجمعية على تفويض مجلس الإدارة، أو أي شخص أو أشخاص معينين من قبل مجلس الإدارة، وإعطائهم السلطة والصلاحيات للقيام بما يلي:

(أ) الاقتراض أو التفويض بالاقتراض، لأي مدة زمنية، على أن يكون الحد الأقصى لإجمالي مبلغ الاقتراض 700 مليون دولار أمريكي (أو ما يعادله بأي عملة أخرى) عن طريق أي نوع من التسهيلات التقليدية و/أو التسهيلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية و/أو إصدار أي سندات دين (بما في ذلك السندات أو الصكوك) في الأوقات والشروط التي يراها مجلس الإدارة مناسبة، شريطة أن يتم إصدار أي سندات دين (بما في ذلك السندات أو الصكوك) خلال عامين من تاريخ هذا القرار وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي؛

(ب) منح ضمانات على أي من أصول البنك (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الرهون والحوالات والتنازلات وغيره) وإصدار ضمانات نيابة عن البنك فيما يتعلق بالأموال المقترضة؛ و  
(ج) التفاوض والموافقة والتوقيع باسم البنك، متى كان ذلك ضرورياً أو مناسباً على أي من المستندات المطلوبة للاقتراض أو التفويض بالاقتراض، بما في ذلك التوقيع و/أو التوثيق (عند الاقتضاء) لأي مستندات تمويل و/أو توكيلات رسمية وأية مستندات من أي نوع، كما لهم القيام بإجراء أي فعل أو أمر أو شيء مطلوب لتحقيق جميع الأغراض المذكورة أعلاه في البند رقم 2.

ورحب المساهم السيد علي الطريف بهذه الخطوة بهذا التوقيت واستفسر عن سبب عدم إدراج هذا البند في اجتماع الجمعية العامة المنعقد في 24 مارس 2021 أو إدراجه في الدعوة المنشورة سابقاً لانعقاد اجتماع الجمعية العامة في نهاية شهر سبتمبر 2021، كما استفسر المساهم عن آلية اتخاذ قرار التمويل وألوانه وما إذا كان التمويل متوافقاً مع مبادئ الاستدامة، وما إذا كان التمويل مباشراً أو غير مباشر، كما استفسر عن سبب عدم الحصول على التمويل عن طريق إصدار أوراق مالية قابلة للإدراج والتداول لاتاحة الفرصة للجميع للمساهمة بمثل هذا الاصدار، وأوصى بأن يكون التمويل متوافقاً مع مبادئ الاستدامة. أجاب السيد رئيس مجلس إدارة البنك على استفسارات المساهم السيد علي الطريف بأن البنك يتطلع إلى تنويع مصادر التمويل كجزء من سياسة إدارة الخزائن وأنه بموجب نظام البنك الأساسي، لا يملك مجلس الإدارة حالياً سلطة الاقتراض وهذا منوط بالمساهمين.

وبعد ذلك استفسر المساهم السيد شريف أحمد علي عما إذا كان البنك قد استشار الجهات الحكومية المعنية بشأن الاقتراض، وأجاب السيد رئيس مجلس إدارة البنك بأنه قد تمت استشارة الجهات المعنية وأنه يتعين الحصول موافقة الجمعية العامة بهذا الشأن.

3- انتخاب أعضاء مجلس إدارة بنك البحرين الوطني للدورة الممتدة من أكتوبر 2021 إلى مارس 2024: بموجب هذا البند طلب رئيس مجلس الإدارة من المساهمين الكرام الإدلاء بأصواتهم لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة.

وخلال إدلاء المساهمين بأصواتهم طلب المساهم السيد علي الطريف من الرئيس الإذن بالتداول، وطالب بأن يقوم المرشحون للانتخابات بالتعريف عن أنفسهم للمساهمين وأن يستعرضوا بشكل موجز نقاط الضعف والتهديد التي يرونها في البنك وكيفية معالجتها وتحويلها إلى فرص للبنك. كما تسائل المساهم المذكور عما إذا كان الرئيس التنفيذي للالتزام على اطلاع على المبدأ رقم 95 من سياسة حوكمة الشركات المطابق لائحة 4.4.2 من المجلد الأول بالدليل الإرشادي الصادر عن مصرف البحرين المركزي. واستفسر عما إذا كان هناك جدول زمني لتطبيق هذه المبادرات على أرض الواقع.

واقترح المساهم المذكور على شركة ممتلكات البحرين القابضة أن تدرس فكرة عدم التصويت بالكسور والاكتفاء بأربعة مقاعد عن طريق التعيين المباشر وكذلك هيئة التأمين الاجتماعي لكي تكون المنافسة بين المترشحين أقوى وأوضح. وأوصى المساهم بأن تتم دراسة إمكانية ترأس امرأة لمجلس إدارة البنك في هذه الدورة أسوة بدول الجوار، واستفسر عما إذا كان هناك جدول زمني لتطبيق هذه المبادرات على أرض الواقع. كما أوصى بدراسة فكرة أن يكون آلية جديدة تسمح بترشح وانتخاب مساهمين البنك أصحاب حقوق الأقلية. طلب الرئيس من المساهم تقديم هذه المقترحات لدراسة إمكانية تطبيقها خلال الفترة القادمة.

بعد ذلك تسائل المساهم المذكور عما إذا كان الرئيس التنفيذي للشئون القانونية على اطلاع على المبدأ رقم 26 من سياسة حوكمة الشركات وما إذا كان البنك ملتزماً به، كما تسائل عن صحة ورود عبارة "مصرف البحرين المركزي" في المبدأ 18، وأجاب الرئيس التنفيذي لمجموعة الشؤون القانونية وسكرتير الشركة السيد كابي سمير الحكيم بأنه على اطلاع على المبدأ رقم 26 من سياسة حوكمة الشركات، وبين للمساهم بأن المرسوم بالقانون رقم 64 لسنة 2006م بشأن مصرف البحرين المركزي، قد أعطى المصرف صلاحية إصدار اللوائح والإرشادات، وعليه فإن ورود عبارة "مصرف البحرين المركزي" صحيح في هذا السياق، إلا أنه يمكن دراسة تعديلها حتى تكون أكثر وضوحاً.

بعد ذلك تلى المستشار القانوني وأمين سر مجلس الإدارة السيد خالد الشمري أسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة وهم:

- 1- السيد/ فاروق يوسف المؤيد
- 2- السيد/ فوزي أحمد كانو
- 3- السيدة/ هالة علي يتيم
- 4- السيد/ يوسف علي رضا

- 5- السيد/ ريشي كابور
- 6- السيدة/ سوسن أبو الحسن محمد
- 7- السيدة/ إيمان علي حافظ
- 8- السيد/ إسماعيل حسين الصراف
- 9- السيد/ يوسف حسن يوسف
- 10- السيد/ زيد خالد عبدالرحمن
- 11- السيد/ يوسف صالح خلف.

وافقت الجمعية العامة على تشكيل لجنة لفرز الأصوات تتكون من 4 أعضاء وتضم المدقق الخارجي لبنك البحرين الوطني السادة كي.بي.أم.جي. فخرو ممثلاً بالسيد جمال فخرو، وممثلاً عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ممثلة بالسيدة نوف الدوسري وممثلين عن شركة البحرين للمقاصة وهم كل من السيدة هدى الطربوش والسيد حسين حاجي وممثلاً عن المساهمين السيد ناصر محمد ناصر. وأثناء عملية فرز الأصوات طلب المساهم السيد حسن الوادي الإذن بالتداول واستفسر عن الشفافية في عملية التوظيف لدى بنك البحرين الوطني، وأجاب الرئيس بأن عملية التوظيف تعتبر جزءاً من مهام الإدارة التنفيذية، وأن الراغبين بالعمل لدى البنك يمرون بإجراءات التوظيف المعتمدة حسب القوانين والأنظمة المتبعة في البنك، وأن بإمكان أي مساهم مراجعة الإدارة التنفيذية إذا ما كانت لديه استفسارات محددة بحالات معينة في هذا الخصوص.

بعد ذلك تلى المستشار القانوني وأمين سر مجلس الإدارة السيد خالد الشمري أسماء أعضاء مجلس الإدارة المعينين من قبل كبار المساهمين، وهم:

- 1- الدكتور/ عصام عبدالله فخرو (معيناً من قبل شركة ممتلكات القابضة)
- 2- السيد/ محمد طارق صادق (معيناً من قبل شركة ممتلكات القابضة)
- 3- السيد/ أمين أحمد العريض (معيناً من قبل شركة ممتلكات القابضة)
- 4- السيد/ فينسينت فان دين بوقرت (معيناً من قبل شركة ممتلكات القابضة)
- 5- الشيخ/ راشد بن سلمان آل خليفة (معيناً من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي).

وبعد فرز الأصوات تلى أسماء الأعضاء الفائزين بعضوية مجلس الإدارة للدورة الممتدة من أكتوبر 2021 إلى مارس 2024 وهم كالتالي:

- 1- السيد / ريشي كابور.
- 2- السيد/ فاروق يوسف المؤيد.
- 3- السيد/ فوزي أحمد كانو.
- 4- السيدة/ هالة علي يتيم.

5- السيد/ يوسف علي رضا.

6- السيد/ زيد خالد عبدالرحمن.

وقد حصل المترشحون على عدد الأصوات التالية:

اسم العضو المترشح	عدد الأسهم/الأصوات الحاصل عليها
1- السيد / ريشي كابور	116,752,903
2- السيد / فاروق يوسف المؤيد	113,644,735
3- السيد / فوزي أحمد كانو	108,249,678
4- السيدة/ هالة علي يتيم	107,202,760
5- السيد/ يوسف علي رضا	91,353,364
6- السيد / زيد خالد عبدالرحمن	90,368,888
7- السيد / يوسف حسن يوسف	33,862,440
8- السيدة / سوسن أبو الحسن محمد	15,968,739
9- السيدة / إيمان علي حافظ	30
10- السيد / يوسف صالح خلف	30
11- السيد / إسماعيل حسين الصراف	0

شكر رئيس مجلس الإدارة اللجنة على سرعة الفرز وقدم التهاني والتبريكات للفائزين وتنمى التوفيق لمن لم يحالفهم الحظ وطلب المساهم السيد علي الطريف من الجمعية العامة ومجلس الإدارة المداولة مرة أخرى، حيث بارك المساهم للاعضاء الفائزين وشكر المرشحين الذين لم يحالفهم الحظ، وصرح لمجلس الإدارة الجديد بأن الوقت الذي يتم التداول فيه بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة الموقر بغرض المسائلة قد أنتهى وأنه سيبدأ مع المجلس الجديد مرحلة جديد سيكون التداول فيها بغرض المحاسبة. ثم استفسر المساهم عما إذا كان لدى مجلس الإدارة خطته الإستراتيجية للنهوض بالبنك، وأفاد بأن لديه بعض المؤشرات الرئيسية للأداء ومنها:

- 15% أو أكثر العائد على حقوق المساهمين
- 40% أو أقل الكفاءة التشغيلية
- 25% أو أكثر الملاءة المالية
- 4% أو أقل صافي القروض المتعثرة
- الوصول إلى هدف الحياد الصرفي للانبعاثات بحلول 2030
- إضافة للتبرعات 5% من صافي الأرباح، تحديد نسبة 1% من الأرباح للإستثمار في البيئة (المجموع 6%)
- الإلتزام بجميع القواعد الصادرة من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة دون إستثناء

- الإلتزام بجميع القواعد والإرشادات الصادرة من مصرف البحرين المركزي دون إستثناء
- الإلتزام بجميع القواعد والإرشادات الصادرة من شركة بورصة البحرين (دليل الإستدامة ESG)

وقال المساهم في نهاية مداولته بأنه قدم استفساراته فيما يتعلق بالجمعية العامة وأن لديه أسئلة أخرى تتعلق ببنك البحرين الوطني وبنك البحرين الإسلامي وأنها موجهة لمجلس الإدارة الجديد. شكر السيد رئيس مجلس إدارة البنك المساهم السيد علي الطريف على مداولته وطلب منه ارسال نسخة مكتوبة من الأسئلة عن طريق البريد الإلكتروني حتى يتم النظر فيها.

وفي نهاية الجلسة قدم رئيس مجلس الإدارة السيد فاروق يوسف المؤيد شكره للمساهمين والحضور على دعمهم ومساندتهم لبنك البحرين الوطني ش.م.ب متمنيا للجميع التوفيق والسداد.



Farouk Almoayyed (Oct 27, 2021 20:18 GMT+3)

فاروق يوسف خليل المؤيد  
رئيس مجلس الإدارة  
رئيس الجلسة



Khalid Al-Shammari (Oct 28, 2021 09:30 GMT+3)

خالد منور الشمري  
مستشار قانوني وأمين سر مجلس الإدارة